جامعة د/ يحي فارس المدية
كلية الحقوق والعلوم السياسية
محاضرات في مناهجية البحث العلمي السداسي الثاني الملقى على طلبة السنة الأولى ماستر
قانون عقاري2026/2025
الدكتورة موزاوي عقيلة
أستاذة محاضرة صنف أ

مخطط المحاضرة للسداسي الأول نتناول فيها:
المحور الأول: مدخل لمناهج البحث العلمي في العلوم القانونية
1-ماهية المنهج العلمي في البحوث القانونية
2-المفهوم والتمييز والخصائص
3- تصنيفات مناهج البحث العلمي
المحور الثاني: أهم المناهج الفرعية المستخدمة في العلوم القانونية
1- المنهج المقارن
2- منهج تحليل المحتوى
3- المناهج الفرعية للمنهج الوصفي
3-1 منهج دراسة الحالة
3-2 -منهج المسح
4- المنهج الاحصائي

المحور الأول: مدخل لمناهج البحث العلمي في العلوم القانونية
سوف نقوم بالتطرق إلى تحديد مفهوم مناهج البحث العلمي من خلال التعريف والتمييز ثم التطرق للتصنيفات التقليدية والحديثة لمناهج البحث

أولا: مفهوم مناهج البحث العلمي
لكل علم من العلوم مادة ومنهج، ومادة العلم هي الظواهر التي يتناولها بالتحليل، أمَّا منهجه فهو طريقة المعرفة التي يسلكها الباحث في سبيله إلى التعرف على حقيقة تلك الظواهر، فنقول مثلا: العلوم الطبيعية، ونعني بها المناهج العلمية التي تتناول بالتحليل الظواهر الطبيعية حال الفيزياء والأحياء وغيرهما، ونقول العلوم الاجتماعية ونعني بها المناهج العلمية التي تتناول الظواهر الاجتماعية بالتحليل.
ومنهج البحث العلمي لم يترسخ ويرتفع إلى مستوى منهج علمي متميز، حتى جاءت الحضارة العربية الإسلامية، فأرست دعائم مناهج راسخة ومحددة في شتى المعارف الإنسانية، وبرزت المناهج العلمية في مئات الكتب والمخطوطات العربية، والتي عرفت أوج نشاطها بداية من منتصف القرن السابع الميلادي حتى منتصف القرن الخامس عشر.
وجاءت النهضة الأوربية الحديثة لتضيف إلى هذه الثروة الموجودة الشيء الجديد، فكان أول من كتب عن المناهج العلمية في أوربا المعاصرة (فرنسيس بيكون) سنة 1620، حيث كتب " قواعد المنهج"، تبعه الفيلسوف الفرنسي (ديكارت) سنة 1637، وركز كلاهما على المنهج الاستدلالي، ثم كتب (جون لوك) كتابه في المناهج سنة 1690، ثم توالت البحوث والكتب في هذا الميدان.
مفهوم المنهج في اللغة:

المناهج جمع منهج, والمنهج (Methode) في اللغة يعني الطريق الواضح، ونهجَ الطريق، بمعنى أبانه وأوضحه، ونهجه بمعنى سلكه بوضوح واستبانة.
فالمنهج هو الطريق الواضح المستقيم والبين والمستمر، للوصول إلى الغرض المطلوب أو تحقيق الهدف المنشود.
كما يعني كيفية أو طريقة فعل أو تعليم شيء معين، وفقا لبعض المبادئ بصورة مرتبة ومنسقة ومنظمة.

المفهوم الاصطلاحي للمنهج العلمي

والمنهج بمعناه الفني العلمي والاصطلاحي الدقيق يقصد به:
"الطريق الأقصر والأسلم للوصول إلى الهدف المنشود.".
كما يعرف على أنه: " طريقة تفكير يعتمدها الباحث في ترتيب أفكاره حول احدى الظواهر وتحليلها بهدف التوصل إلى معلومات ونتائج حولها"
كما عرف أنه: " فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، إما من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون جاهلين بها, إما من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون عارفين بها."
أو أنه: "الطريقة الواضحة والأسلوب السلس للوصول إلى الحقيقة القانونية السليمة، الخالية من أي صورة من صور التأثر التي تحيد بها عن الموضوعية الأكاديمية العلمية.".
أو هو: " مجموعة الإجراءات الذهنية التي يتمثلها الباحث مقدما لعميلة المعرفة التي سيقبل عليها، من أجل التوصل إلى حقيقة المادة التي يستهدفها."
فالمنهج عملية فكرية منظمة، أو أسلوب أو طريق منظم دقيق وهادف, يسلكه الباحث المتميز بالموهبة والمعرفة والقدرة على الإبداع، مستهدفا إيجاد حلول لمشاكل أو ظاهرة بحثية معينة.
ويلتزم الباحث بمجموعة من القواعد والضوابط حين تطبيقه لمنهج بحث معين بغية ضمان الوصول لنتائج علمية موضوعية عقلانية وهي:
-الموضوعية والحيادية.
-اتباع طريقة منظمة في التفكير والعمل ، تقوم على الملاحظة العلمية والحقائق الدقيقة ، مع امتلاك الباحث للقدرات الشخصية التي تمكنه من الملاحظة والدراسة والتنبؤ وإيضاح العلاقات والعلل السببية في إطار تحليل المشاهدات والملاحظات، وإجراء المقارنات المنطقية للوصول إلى نتائج واختبار مدى صحتها، ثم بلورة هذه النتائج في إطار التسلسل والتأطير النظري المنسق, في صورة قواعد مبرهن على صحتها, كحقائق علمية تقود إلى حل الظاهرة محل البحث. تنفيذ خطوات البحث بشكل متسلسل ومترابط واحترام قواعد المنهج العلمي المتبع.

ثانيا: خصائص المنهج العلمي

له ثلاث خصائص الموضوعي وخاصية التطور والتنوع وأخيرا خاصية الاجرائية

1- خاصية الموضوعية

وهي ضرورة اتصاف الباحث بأهم صفات الباحث العلمي من موضوعية وعدم التحيز والابتعاد عن الأهواء الشخصية وغيرها، حين تطبيقه للمنهج العلمي.
فالموضوعية هي التي تحقق جوهر البحث العلمي وتطبعه بالنزاهة والحيادية.

2-خاصية التطور والتنوع

مناهج البحث مثلها مثل العلوم الأخرى خاضعة لخصائص العلم في حد ذاته ، فالعلم تراكمي متطور من جيل إلى جيل، فكانت مناهج البحث العلمي هي الأخرى متطورة متنوعة حسب تطور المعارف والتجارب

بظهور بتطور تقنيات المناهج الموجود واثرائه، وهذا ما لمسناه من خلال البحث في نشأة مناهج البحث العلمي وانتقالها من التصنيف التقليدي إلى التصنيف الحديث كما سنعرج له في نقطة موالية.
كما أنه بسبب تعدد العلوم ثبت بأن المناهج هي الأخرى يجب أن تعدد وتنوع، فالمنهج الذي يصلح أن يدرس ظاهرة اجتماعية لا يصلح لدراسة ظاهرة فلسفية او طبيعية.
ومن ثم يكون التميز والتنوع هو المبرر لتوظيف منهج مغاير يكون مناسبا للظاهرة المدروسة ومنسجما معها، وعليه اضطر كبار علماء مناهج البحث العلمي الى استخدام واستحداث مناهج بحث علمي أملتها عليهم طبيعة الظواهر المتعددة.

3-خاصية الاجرائية

لا يوصف المنهج بالعلمية الا اذا اعتمد على اجراءات ومراحل تبدأ بالملاحظة وصياغة الفرضيات ثم التحقق من مدى صحتها أو خطئها و أخيرا تحصيل النتيجة .
فالعناصر الاجرائية متمثلة في الملاحظة والفرضيات التحقق وفي الاخير استخلاص النتائج.

ثالثا: التمييز بين علم المناهج ومناهج البحث العلمي

عرف علم المناهج تطورا كبيرا نتيجة لتطور أنواع المناهج واستعمالاتها المتزايدة، وبتزايد حركة البحث العلمي وتنوع مجالاته، ازدادت أهمية هذا العلم، تعددت المناهج وتنوع الاختصاصات العلمية، بل إننا نجد العلم الواحد يستعين بمناهج مختلفة بحسب ما يقتضيه موضوع البحث.
ونشأ علم المناهج وازدهر بعد عصر النهضة في أوربا, وتحديدا في القرن السابع عشر الميلادي, على يد جماعة كبيرة من العلماء والفلاسفة أمثال:
فرنسيس بيكون (1561 - 1626): بيّن أهمية إتباع الوسائل التجريبية والتعميمات العلمية, وهو أول مفكري عصر النهضة الذين أكدوا أهمية استخدام المنهج الاستقرائي بغية الوصول إلى القوانين.
رينيه ديكارت (1596 - 1650): بيّن أهمية الجانب الرياضي للعلم، ووضع قواعد المنهج الاستدلالي, فالنتائج تستنبط من مقدمات واضحة تماما للعقل، مما يجعله على يقين أنها تصلح أساسا لكل معرفة ناتجة عنها, وقد تضمن كتابه " مقال في المنهج " إسهاماته في هذا المجال.
ايمانويل كانط (1724 - 1804), فيختـه (1762 - 1814), وليم جيمس (1842 - 1910)... وغيرهم من العلماء والفلاسفة.
إلا أن أول من استعمل كلمة "علم المناهج " أو " المنهجية " هو الفيلسوف الألماني " كانط " وذلك عندما قسم المنطق إلى قسمين:
أولا: مذهب المبادئ، وهو الذي يبحث في الشروط والطرق الصحيحة للحصول على المعرفة.
ثانيا: علم المناهج الذي يهتم بتحديد الشكل العام لكل علم وبتحديد الطريقة التي يتشكل بها أي علم من العلوم.
فعلم المناهج هو الذي يبحث في مناهج البحث العلمي والطرق العلمية التي يكتشفها ويستخدمها العلماء والباحثون من أجل الوصول إلى الحقيقة.
فإذا كانت مناهج البحث العلمي هي الطرق المؤدية إلى معرفة الحقائق والكشف عنها في مختلف العلوم - وذلك بواسطة مجموعة من القواعد والقوانين العامة التي تنظم سير العقل حتى يصل إلى نتائج معلومة ، فإن علم المناهج هو العلم الباحث والدارس لهذه المناهج العلمية.

ثالثا: تصنيفات مناهج البحث العلمي:

هناك تصنيفات تقليدية وأخرى حديثة.

أ : التصنيفات التقليدية لمناهج البحث العلمي:

1-المنهج النظري والمنهج التطبيقي:

حيث يتم في المنهج النظري تجميع الاسس والعناصر التي يتم اتباعها من اجل دراسة ظاهرة ما بشكل شامل والتوصل إلى النتائج المتعلقة بها كالوصف والتتبع التاريخي .
أما المنهج التطبيقي فيتميز بغياب الأسس النظرية التي تتيح للباحث دراسة الظاهرة دراسة شاملة ، بل يسعى للتجربة والتحليل والمقارنة وغيرها من المناهج للوصول الى الحقيقة.

2 - المنهج التحليلي والمنهج التركيبي:

المنهج التحليلي الاكتشافي أو منهج الاختراع, وهو يستهدف الكشف عن الحقيقة, أمَّا المنهج التركيبي أو التأليفي فهو يستهدف تركيب وتأليف الحقائق التي تم اكتشافها عن طريق المنهج التحليلي. وذل بهدف تعميمها ونشرها للآخرين.
ويعاب على هذا التقسيم أنه ناقص, لأنه يتحدث عن الأفكار فقط, ولا يشمل القوانين والظواهر, كما أنه لا يصح لكافة فروع المعرفة.

3- المنهج التلقائي والمنهج العقلي:

المنهج التلقائي هو الذي يسير فيه العقل سيرا طبيعيا نحو المعرفة أو الحقيقة, دون تحديد سابق لأساليب وأصول وقواعد منظمة ومقصودة, أمَّا المنهج العقلي التأملي فهو ذلك المنهج الذي يسير فيه العقل في نطاق أصول وقواعد منظمة ومرتبة ومقصودة, من أجل اكتشاف الحقيقة أو الحصول على المعرفة.
وانتقد هذا التقسيم الكلاسيكي من حيث أته يتحدث عن طرق ووسائل الحصول على المعرفة، وليس على مناهج البحث العلمي, كمناهج علمية لها أصولها وقوانينها.

ب: التصنيفات الحديثة لمناهج البحث:

توجد عدة تصنيفات حديثة لأنواع المناهج العلمية، من أشهرها حسب الفقهاء الذين قاموا بالتصنيف:

1 - تقسيم ويتني withney:

وأنواع مناهج البحث عنده هي:
أ ـ المنهج الوصفي.
ب ـ المنهج التاريخي.
ج ـ المنهج التجريبي.
د ـ البحث الفلسفي.
هـ ـ البحث التنبؤي.
و ـ البحث الاجتماعي.
ن ـ البحث الإبداعي.

2 - تقسيم ماركيز Marquis:

أ ـ المنهج الأنثربولوجي.
ب ـ المنهج الفلسفي
ج ـ منهج دراسة الحالة.
د ـ المنهج التاريخي.
هـ ـ منهج الدراسات المسحية.
و ـ المنهج التجريبي.

3 - تقسيم جود وسكيتس Good and Scates :

أ ـ المنهج التاريخي.

ب ـ المنهج الوصفي.
د ـ المنهج التجريبي.
هـ منهج دراسة الحالة.
و ـ منهج دراسات النمو والتطور.

المحور الثاني: أهم المناهج الفرعية المستخدمة في البحوث القانونية

على أننا سنأخذ في هذا المحور أهم المناهج المستخدمة في البحوث القانونية : المقارن , التحليلي, دراسة الحالة, المسحي, الاحصائي.

اولا- المنهج المقارن

تبدأ معرفة أي موضوع بتميزه عن الموضوعات الأخرى وبتجديد أوجه الشبه والاختلاف بينه وبين الموضوعات الأخرى والتي هي من طراز واحد ويمكن القول بأنّ عملية المعرفة في جانب مهم من جوانبها هي عملية يقع فيها التشابه والاختلاف في وحدة وثيقة.

ولذلك يستخدم المنهج المقارن استخداما واسعا في الدراسات القانونية والاجتماعية، كمقارنة ظاهرة اجتماعية بنفس الظاهرة في مجتمع آخر، أو مقارنتهما في بعض المجالات الاقتصادية والسياسية والقانونية.

ويتيح استخدام هذا المنهج المقارن، التعمق والدقة في الدراسة والتحكم في موضوع البحث والتعمق في جانب من جوانبه، فعلى سبيل المثال يمكن أن ندرس جانبا واحدا من جوانب المؤسسة الاقتصادية: الأداء أو المواد البشرية...

ويمكن أن تكون المقارنة لإبراز خصائص ومميزات كل موضوع من موضوعات المقارنة، وإظهار أوجه الشبه والاختلاف بينهما.

وتطور علم السياسة مثلا مدين إلى حد بعيد للمنهج المقارن، فلقد استخدمه اليونان الذين مثلت لديهم الدول اليونانية (المدن اليونانية) مجالا لدراسة أنظمتها السياسية عن طريق المقارنة، وقد قام أرسطو بمقارنة 158 دستورا من دساتير هذه الدول، ويعتبر ذلك ثورة منهجية في علم السياسة.

والجدير بالذكر أن الدراسات المقارنة للنظم الاجتماعية وعمليات التغيير من بين الاهتمامات الرئيسة في العديد من الدراسات التاريخية والقانونية والسياسية وغيرها، وقد استعمل رواد الفكر الغربي من أمثال: كومت، سبنسر، هوبنز، وغيرهم التحليلات المقارنة للظواهر والنظم الاجتماعية بهدف الكشف عن أنماط التطور واتجاهاته، كما نجد نماذج أخرى من الدراسة المقارنة لدى الكثير من رواد العلوم الاجتماعية في أعمال دوركايم وخاصة في مناقشته لقواعد المنهج.

وطورت المدرسة الغربية وبخاصة بعد إسهامات " دافي " و" موريه " في الدراسات المقارنة للنظرية السياسية والقانونية.

كما لاقت الدراسة المقارنة اهتماما معتبرا لدى رجال القانون والمؤرخين والاقتصاديين، رغم أن المقارنة بالمفهوم الحديث كمنهج قائم بذاته، حديثة النشأة فإن عملية المقارنة قديمة قدم الفكر الإنساني، فقد استخدم كل من أرسطو وأفلاطون المقارنة كوسيلة للحوار في المناقشة، قصد قبول أو رفض القضايا والأفكار المطروحة للنقاش.

<u>تعريف المنهج المقارن</u> :

تعني كلمة المقارنة لغويّا المقايسة بين ظاهرتين أو أكثر بهدف تقرير أوجه الشبه والإختلاف فيما بينها .

أمّا إصطلاح المنهج المقارن : فيقصد به المقارنة بين ظاهرتين او اكثر لتحديد اوجه الشبه والاختلاف بينهم مع الاخذ في الاعتبار السياق التاريخي والاجتماعي والثقافي لهذه الظواهر ، بهدف الحصول على معلومات وبيانات قابلة للمقارنة والتحليل من اجل التعرف على الاسباب التي ادت الى حدوث ظاهرة معينة.

أنواع المقارنة في المنهج المقارن :تنقسم المقارنة إلى عدة انواع:

1- مقارنة إعتياديّة(طريقة الاختلاف) :وهي مقايسة بين ظاهرتين أو أكثر من جنس واحد تكون كقاعدة أوجه الشبه بينهما أكثر من أوجه الإختلاف ، و غالبا ما تكون أوجه الشبه تدور حول الظاهرتين المقارنتين .أمّا الإختلاف فغالبا ما يدور حول شكل الظاهرتين المقارنتين أو ظروف تواجدهما، مثل مقارنة الأنظمة السياسية البرجوازيّة بعضها بالبعض الآخر. التشابه في الفكر والاسس كبير وواضح ولكن الاختلاف في طريقة التطبيق ضئيل . فنبحث عن الاختلاف اكثر لان الشبه واضح اكثر.

2- مقارنة مغايرة(طريقة الاتفاق) :وهي مقارنة بين ظاهرتين أو أكثر من جنس واحد تكون أوجه التشابه بينهما أقل من أوجه الإختلاف ، فغالبا ما نمس جوهر الظاهرتين المقارنتين للبحث عن أوجه التشابه الضئيلة مثال :

مقارنة النظام السياسي **الامريكي** بالنظام السياسي **الروسي** مثل هذه المقارنة تعتبر مقارنة مغايرة وأنّ التشابه بينهما ضئيل من حيث المنطلق ومتشابهين من حيث النتيجة وهما القوى العظمى، فنبحث عن نقاط التشابه لان التختلاف واضح اكثر.

فالمقارنة المغايرة تستلزم أن تلاحظ وأن تفتش عن الشيء المختلف جوهريا بين الموضوعات المقارنة .

3-المقارنة المشتركة: (الاختلاف والاتفاق): وهي مقارنة الظاهرتين من كل النواحي اوجه الشبه والاختلاف ، وهي طريقة صعبة وليست سهلة لتحصر نقاط الاتفاق والاختلاف لظاهرتين على وجه مطلق.

كما توجد طرق اخرى ، كطرقة المتغير النسبي(السبب والمسبب)، وطريقة العوامل المتبقية(حين تحصر إلى ابعد حد التشابه والاختلاف وتحدد النواقص)

قواعد وشروط المقارنة :إنّ الحصول على إستنتاجات صحيحة بإستخدام منهج المقارنة يشترط الإلتزام بعدد من الضوابط و القواعد أهمها:

1- لا يجوز مطلقا مقارنة ما لا يقارن مثلا :مقارنة القانون مع الحجر .

إنّ خرق هذه القاعدة للمقارنة في البحث العلمي يؤدي إلى نتائج مفرغة غير قيمة و بالتالي خاطئة .

2- أن تقارن يعني أن تلاحظ أو تجد شيئا مشتركا بين الظواهر والموضوعات المقارنة ، مما يعني أنّ المنهج المقارن يستلزم ايجاد الشيء المشترك بين الموضوعات المقارنة وهذا الشيء ممكن أن يكون علامة أو خاصية أو رابطة ما .

3- أن تقارن يعني أن تقارن و تميز الموضوعات بتلك العلائم التي تنطوي على مغزى جوهري هام مثلا عن مقارنة القوانين يجب التركيز على جوهرها أولا ثمّ أشكالها ثانيا .

4- أن تقارن يعني أن تعتمد دائما المبدأ التاريخي فلا يجوز مثلا مقارنة دولة الجزائر المعاصرة مع دولة الفراعنة على الرغم من أنهما معا يشكلان ظاهرة واحدة و هي ظاهرة الدولة .

5- أن تقارن ينبغي أن تحدد غرض المقارنة أي ما الذي تستهدفه من المقارنة و إلى ماذا تريد أن تصل **مثال** :تقارن نظرية معينة للتفاضل أو لغرض تفضيل نظام على آخر أو لغرض توحيد القانون على نطاق إقليمي مثلا .

6- أن تقارن ينبغي أن تستخدم مصطلحات الموضوع بطريقة سلمية وتوظيفها بشكل صحيح. كما يجب أن تكون معلوماتنا حول موضوعات المقارنة واسعة وعميقة .مثال :لايستطيع الباحث أن يقارن بين النظام

القانون أنجلوسكسوني و نظام القانون الجرماني الإيطالي دون أن يكون قد درس دراسة شاملة وإطلع بصورة عميقة وهكذا بالنسبة للنظم والموضوعات الأخرى .

- **خطوات المنهج المقارن**

1- **صياغة الإشكالية المتضمنة للمنهج المقارن .**

2- **وضع الفرضيات الممكنة**

3- **تحديد العينة موضوع المقارنة:** وأهم شيء ان يكون الموضوع قابلا للمقارنة وغير اصم متكون من عينتين على الاقل متكافئتين ومتشابهتين في ناحية ما تمثلان مجتمع البحث ، وأن يرجى من وراء المقارنة قيمة معرفية واضافة علمية جوهرية .

4- **جمع بيانات ومتغيرات المقارنة:** وهي البحث عن اوجه الشبه واوجه الاختلاف لاستخذام ادوات البحث المناسبة مثل الاستبيان المقابلة الملاحظة ...الخ

5- **تفسير بيانات المقارنة**: تقييم الظواهر المقارنة من خلال تقييم اوجه الشبه والاختلاق للتحقق من صحة الفرضيات من عدمها والكشف عن العلاقات بين الظواهر الخاضعة للمقارنة واسباب حدوثها.

6- **الحصول على النتائج**: عقب انتهاء الباحث من المقارنة يصبح الباحث على بينة بصحة او نفي الفرضيات المدروسة ومنه يثمين الجيد ويقترح الحلول ذات الصلة بالموضوع. كالوصول إلى نظام متكامل وتصور مثالي للظاهرة المدروسة.

فأهداف المنهج المقارن هي بالنتيجة ثلاث:

1- المساعدة على فهم المؤلفات الدراسية

2- معرفة الايجابيات والسلبيات

3- استنتاج الروابط والعلاقات

وبالنسبة لتطبيقات هذا المنهج في الدراسات القانونية:

فلو عدنا على سبيل المثال إلى قانون حمورابي، سنلاحظ بأنه على الرغم من أنه لا يبدو أنه قد استخدم المنهج المقارن، فإنه قد توصل إلى هذا القانون استنادا إلى عادات وأعراف وحقائق كانت سائدة، أي أنه بعد المقارنة بين العادات والنظم السياسية والاقتصادية توصل إلى القانون المذكور.

ولقد عرف القانون المقارن تطورا معتبرا خلال القرن 19، وذلك بتأسيس " جمعية التشريع المقارن" بباريس سنة 1869، ثم بانعقاد المؤتمر الأول للقانون المقارن بمدينة باريس سنة 1900.

وتهتم دراسة القانون المقارن بوجه عام بمقارنة قوانين بلدان مختلفة من أجل استخلاص أوجه الشبه والاختلاف فيما بينها من اجل تطوير القوانين .

وكعلم قائم بذاته، أصبح موضوعا من موضوعات الدراسات القانونية، يرتبط باستخدام هذا المنهج في دراسة وتفسير مختلف فروع القانون.

كما نجد معظم الدول المتخلفة، وحتى بعض الدول المتقدمة قد تبنت قوانين بعض الدول الأخرى، وذلك بعد دراسة ومقارنة قوانين مختلفة بصفة نظرية، أو بناء على تجارب تطبيق تلك القوانين في بيئتها الأصلية، التي كانت موضوع بحوث علمية على مستوى معاهد الحقوق او المعاهد الاستراتيجية المتخصصة بذلك ، فهي متطلع كل مشرع وكل قاضي وحقوقي بصفة خاصة ورجل قانون بصفة عامة.

ولذلك وجب التشجيع ونشر البحوث المقارنة القانونية على نطاق واسع قصد الاطلاع والاستفادة منها وتوصياتها لتطوير القوانين الوضعية حين البحث عن الحلول للثغرات القانونية الملحة.

ثانيا: منهج التحليلي للمحتوى

هو أسلوب بحثي يهدف إلى الوصف الموضوعي والمنظم والكمي للمحتوى الظاهر للاتصال القانوني. بمعنى آخر، هو "تفكيك" النص القانوني إلى وحدات صغيرة (كلمات، جمل، مفاهيم) ثم إعادة تصنيفها لتحليل اتجاهات المشرع أو القاضي.

يقوم على تصنيف وتحليل منظم ودقيق، لمحتوى تقرير معين حول ظاهرة أو حدث ما، ويشترط في مثل هذا الأسلوب . عدم تحيز الباحث والموضوعية عند التحليل .

1-مفهوم المنهج التحليلي:

اختلفت التعاريف وتعددت ونذكر منها مايلي:

يعرف المنهج التحليلي في اللغة: أنه التفكيك والتجزئة

أما اصطلاحا: فيعرفه الدكتور مصطفى الناصر (تفكيك الكل إلى الجزء) والمقصود التفكيك العقلي كلي إلى أجزائه المكونة له، وعناصره المقيمة بشأنه مبينا طبيعة الفكر البشري الذي ينظر إلى الكل، وله نظرة للأمور عامة وممارسة التحليل تمكنه من تجزئة الظاهرة المدروسة.

-يعرفها المشوخي في تعريفه الشامل للمنهج الوصفي التحليلي فيقول" يعتمد المنهج الوصفي التحليلي على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها كيفيا أو كميا، فالتعبير الكيفي يصف الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطيها وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى.

2-أهمية المنهج التحليلي: تكمن أهميته فيما يلي:

-التحليل يعتبر آلة تفسيرية حيث يمكن الباحث من التعمق والاندماج في صلب الموضوع ثم التحكم فيه.

-يوصل الباحث إلى الإجابة على الأسئلة والاستفسارات التي تبدو له غامضة في أول الأمر، فيزيل غموضها ويعتمد على الأفكار المنغلقة على الفهم فيفك انغلاقها، ولدى الولوج في الموضوع وتحليله، والغوص فيه وتفكيكه يتضح المقصود منه ويتجلى للفكر ما فيه مثال: تحليل آيات القرآن الذي يعد فرعا من فروع العلوم الشرعية بما يسمى بعلم التفسير.

-انعدام التحليل أو ضعفه يؤدي به إلى الانحراف.

3-خطوات المنهج التحليلي: وتكمن فيما يلي:

1-**تحديد المشكلة** وصياغتها بشكل تساءل محدد .

2- **وضع الفرضيات** لمسار نتائج التحليل

4- **اختيار العينة** التي ستجرى عليها الدراسة مع توضيح حجم هذه العينة وأسلوب اختيارها. **تحديد** مجتمع البحث: باختيار الوثائق المراد تحليلها (مثلاً: كافة الأحكام الصادرة عن محكمة التمييز في قضايا التعويض لعام 2024).

5-**جمع المعلومات بدقة وتنظيم.** تحديد وحدة التحليل: هي أصغر جزء يخضع للقياس، وقد تكون: الكلمة: (مثل تكرار مصطلح "حسن النية"). الفكرة/الجملة: (مثل الحجج القانونية التي استند إليها القاضي). الشخصية: (مثل جنسية الخصوم أو صفتهم).

6-**الوصول إلى النتائج وتنظيمها وتصنيفها.** بناء فئات التحليل: تصنيف المعلومات إلى فئات (مثلاً: فئة الأسباب القانونية، فئة التعويضات المحكوم بها، فئة القوانين المستند إليها).

7- **تحليل النتائج وتفسيرها واستخلاص التعميمات والاستنتاجات**. التفريغ والقياس: تحويل النصوص إلى بيانات (مثلاً: 70% من الأحكام استندت إلى المسؤولية التقصيرية).

4-العوامل المساعدة في تطبيق المنهج التحليلي:

تتمثل العوامل المساعدة في تطبيق المنهج التحليلي في عدد من العناصر يمكن تصنيفها في عاملين رئيسيين هما كالآتي:

أ-آليات التحليل:

-العلم الواسع بالموضوع والإحاطة به.
-التحكم في لغة البحث الأساسية.
-التمتع بفطنة وذكاء إلى الأجزاء المكونة للأفكار، وتكتسب هذه المهارة بالترويض والمراس.
-فسح المجال للفكر وترك الأحكام المسبقة والخلفيات.
-لا مانع من الاستعانة بالاعمال السابقة شريطة عدم الوقوع في التبعية والتقليد.
-التمرس على التفكيك والتجزئة المناسبة للموضوع.

ب-شخصية الباحث المحلل:

-قوة الشخصية التي تحرر الفكر والاستقلال.
-عدم النقل وترديد الأقوال.
-خلال التحليل تقاس شخصية الباحث وتتبين معتقداته وتتضح قناعاته.
-الباحث إذا لم يحلل فهو يعتبر مقدم لمادة خام وجامع للمعلومات فقط.

5-أنواع المنهج التحليلي:

يفضل دائماً دمج "تحليل المحتوى" مع المنهج التحليلي الاستنباطي؛ فبينما يخبرك تحليل المحتوى "ماذا قيل وكم مرة"، يساعدك المنهج الاستنباطي في فهم "لماذا قيل ذلك وكيف يطبق".

فلا يستخدم المنهج التحليلي بمعزل عن المناهج الأخرى، لذا نجد أنه يقرن في المسمى بكثير من المناهج العلمية الأخرى، وتكمن هذه الأنواع فيما يلي:

1-المنهج الوصفي والتحليلي: تتمثل خطواته في رصد الظاهرة محل الدراسة، ومن ثم يشرع الباحث في توصيفها، من خلال المعلومات والبيانات المتاحة بشكل مبدئي، ومن ثم وضع الأسئلة أو الفرضيات للبحث العلمي، ثم التعمق في الدراسة، والتعرف على مسببات المشكلة، وتحليل النتائج، ووضع الحلول، من خلال رؤية الباحث.

2-المنهج المقارن والتحليلي: نجد أن هناك ظواهر وإشكاليات تتفاوت في حدتها بين دول وأخرى، وهناك من يتغلب عليها بسرعة، وأخرى تقبع تحت نيرانها، ولا نستطيع التخلص منها، ومن ثم يستخدم ذلك المنهج في المقارنة بين الإشكاليات في أكثر من دولة، والاستفادة من طرق العلاج التي اتبعتها الدول المتقدمة، ومن خلال التحليلات الدقيقة.

3-**المنهج الفلسفي والتحليلي**: يعد أنسب المناهج في تفسير الظواهر المعنوية، ومن بين ذلك مفهوم العدل والإيمان والجمال والوجود والخير والشر، ويساهم في التوصل لأنسب التفسيرات في تلك النوعية من الدراسات العلمية.

-المنهج الاستكشافي والتحليلي: يستخدم المنهج الاستكشافي التحليلي في حالة رغبة أحد الباحثين في تصميم اختراع جديد، وعماد ذلك المنهج هو التجربة والخطأ.

6-خصائص المنهج التحليلي وتطبيقه في العلوم القانونية

1. الموضوعية: يقلل من الانحياز الشخصي للباحث لأنه يعتمد على معايير تصنيف محددة مسبقاً.

2.الدقة الكمية: يحول النصوص النوعية إلى أرقام ونسب مئوية، مما يعطي قوة إقناع أكبر للنتائج.
3.كشف الاتجاهات: يساعد في تنبؤ التوجهات المستقبلية للقضاء أو المشرع بناءً على تراكم البيانات.

يستخدم المنهج التحليلي لخدمته أغراض كثيرة من ميدان العلوم القانونية والإدارية أهمها:

-تحليل أنماط الجرائم وعددها وبيئتها من خلال ما ينشر في الجرائد الوطنية.
-تحليل الأحكام القضائية قبل رفع الاستئناف من قبل المحامين.
-تحليل محتوى الخطب السياسية والدبلوماسية وخطابات المعارضة السياسية.
-دراسة محتوى الدساتير والقوانين لكشف مواطن الخلل والتغيرات.
-دراسة وتحليل أقوال الشهود أو اعترافات المتهم في مجال التحقيق القضائي.
-استخدامه من طرف النواب في البرلمان في تحليل مشاريع القوانين.

ويعد المنهج التحليلي من أبسط المناهج بالنسبة للطلبة فيستخدمونه في بحوثهم الجامعية بمختلفها.

ثالثا: منهج دراسة الحالة

يعتبر منهج دراسة الحالة (Case Study Method) نوع فرعي للمنهج الوصفي لذلك يحمل كل مفاهيمه واجراءاته ويختص كونه في البحوث القانونية أداة نوعية قوية تهدف إلى تحليل معمق لواقعة قانونية محددة، أو نزاع قضائي معين، أو حتى مؤسسة تشريعية، وذلك لاستخلاص دلالات قانونية لا يمكن للمناهج المسحية العامة الوصول إليها.

إليك ملخص شامل لهذا المنهج في السياق القانوني:

1. **مفهوم دراسة الحالة قانونياً**

هو التركيز على "وحدة قانونية" معينة (مثل: حكم قضائي فريد، اتفاقية دولية خاصة، أو قضية جنائية معقدة) ودراستها من كافة جوانبها (النصوص القانونية المطبقة، الظروف الاجتماعية، والاجتهادات القضائية المرتبطة بها) للوصول إلى فهم شامل للظاهرة.

2. **مجالات تطبيقها في القانون**

لا يقتصر هذا المنهج على القضايا الجنائية فقط، بل يمتد ليشمل:

• الاجتهاد القضائي: تحليل حكم صادر عن محكمة التمييز أو المحكمة الدستورية كنموذج لتطور قاعدة قانونية.
• القانون الدولي: دراسة نزاع حدودي معين بين دولتين وكيفية تطبيق قواعد القانون الدولي عليه.
• النزاعات التجارية: دراسة حالة اندماج شركتين كبرى والتحديات القانونية التي واجهتها.

3. **خطوات تطبيق المنهج في البحث القانوني**

تتبع دراسة الحالة مساراً منظماً لضمان الدقة:

1. تحديد الإشكالية المتضمنة دراسة الحالة المختارة كعينة.
2. تحديد الحالة: أي الاعلام باختيار العينة لدراستها كقضية أو واقعة تمثل "نموذجاً" للمشكلة القانونية (مثلاً: قضية تتعلق بالجرائم الإلكترونية المستحدثة).
3. جمع المعلومات والبيانات المعمقة والشاملة حولها ، مثل : جمع المادة القانونية: تشمل ملف القضية، نصوص القانون، آراء الفقهاء، والمحاضر الرسمية. وحتى الظروف المحيطة سياسيا واقتصاديا ...الخ .
4. التحليل القانوني: إخضاع الحالة للمنطق القانوني، وفحص كيفية تطبيق النصوص على الوقائع. او تكييف الوقائع مع النصوص.

5. استخلاص النتائج: الوصول إلى استنتاجات تساهم في تطوير التشريع أو سد ثغرة قانونية، او فهم سياقات التطبيق وسياقات التشريع.

رابعا: المنهج المسحي

يعد المنهج المسحي (Survey Method) ايظا من فروع المنهج الوصفي ومن أكثر المناهج استخداماً في البحوث الاجتماعية، والقانونية، والسياسية. وهو منهج يعتمد على جمع البيانات عن مجموعة كبيرة من الأفراد (مجتمع الدراسة) لوصف ظاهرة معينة، أو قياس الرأي العام، أو رصد اتجاهات معينة في وقت محدد.

1. مفهوم المنهج المسحي

هو آلية منظمة لدراسة شاملة لكل عناصر الظاهرة أو الجماعة أو النظام، بهدف الحصول على بيانات دقيقة تمثل الواقع، مما يساعد في التنبؤ بالمستقبل أو وضع سياسات إصلاحية.

2. أنواع المسح (من حيث الهدف)

ينقسم المسح إلى عدة أنواع رئيسية حسب طبيعة البيانات المطلوبة:

- **المسح الوصفي**: يكتفي بوصف خصائص الظاهرة (مثلاً: نسبة الجريمة في حي معين).
- **المسح التحليلي**: يبحث في العلاقات بين المتغيرات (مثلاً: العلاقة بين المستوى التعليمي والالتزام بالقوانين المرورية).
- **مسح الرأي العام:** استطلاع آراء الناس حول قانون جديد أو قضية سياسية راهنة.

3. أدوات جمع البيانات في المنهج المسحي

بسبب ضخامة العينة، يعتمد المنهج المسحي على أدوات "مقننة" وسريعة:

1. الاستبيان (Questionnaire): الأداة الأكثر شيوعاً، وتوزع ورقياً أو إلكترونياً.
2. المقابلة المقننة: مقابلة عدد كبير من الناس وطرح نفس الأسئلة عليهم.
3. الملاحظة البسيطة: رصد السلوكيات الظاهرة لمجموعة كبيرة في بيئة معينة.

4. خطوات إجراء المسح العلمي

1. تحديد المشكلة: ما الذي نريد مسحه؟ (مثلاً: وعي المواطنين بحقوقهم القانونية).
2. تحديد مجتمع الدراسة: المجتمع الأصلي الذي ستعمم عليه النتائج.
3. اختيار العينة: اختيار جزء ممثل للمجتمع (عينة عشوائية، منتظمة، إلخ).
4. تصميم الأداة: صياغة الأسئلة بشكل دقيق وغير متحيز.
5. جمع البيانات وتصنيفها

خامسا : الفرق بين منهج دراسة الحالة والمنهج المسحي

إليك توضيح شامل للفروقات الجوهرية بينهما:

1. منهج دراسة الحالة (Case Study Method)

يركز هذا المنهج على العمق بدلاً من الاتساع. هو عبارة عن فحص دقيق ومتعمق لوحدة واحدة (قد تكون شخصاً، مؤسسة، أو مجتمعاً صغيراً).

- الهدف: الفهم الشامل والعميق للتفاعلات والظروف التي أدت لظاهرة معينة.
- العينة: وحدة واحدة أو عدد محدود جداً من الحالات لدراستها بشكل عمودي (متعمق وشامل).
- الأدوات: المقابلة المتعمقة، الملاحظة بالمشاركة، وتحليل الوثائق.

• النتائج: تهدف الى التفسير والتحليل النوعي للحالة المختارة، يصعب تعميمها على المجتمع بأكمله لأنها مرتبطة بخصوصية الحالة المدروسة.

. هي ضرورة في مجتمعات الدراسة المتشابهة، او مجتمعات الدراسة المتباينة الصعبة الحصر نظرا لضيق الوقت او نقص الجهد وصعوبة الوصول (كدراسة علم الاجرام فيما يخص ظروف العقاب بأخذ عينة من المجرمين لدراسة حالتهم وتعميم النتائج على الباقي لتحسين ظروف السجن وانظمته).

2. **المنهج المسحي (Survey Method)**

يركز هذا المنهج على الاتساع والانتشار. يهدف إلى جمع معلومات من عدد كبير من الأفراد لوصف ظاهرة معينة في وقت محدد.

• الهدف: تحديد الخصائص العامة لمجتمع الدراسة، رصد الاتجاهات، أو قياس الرأي العام.

• العينة: عينة أفقية (سطحي وواسع) عينة كبيرة وممثلة للمجتمع الإحصائي لضمان الدقة.

• الأدوات: الملاحظة، الاستبيانات، المقابلات المهيكلة (المقننة)، أو استطلاعات الرأي عبر الهاتف والإنترنت.

• النتائج: الوصف والتعميم الكمي، يمكن تعميمها على مجتمع الدراسة بالكامل إذا كانت العينة مختارة بشكل علمي.

سادسا: المنهج الاحصائي

يُعد المنهج الإحصائي من المناهج المساندة والمهمة جداً في الدراسات القانونية الحديثة، حيث ينقل البحث القانوني من مجرد "تنظير فقهي" إلى "دراسة واقعية" تعتمد على الأرقام والبيانات. هو ببساطة استخدام الأدوات الرياضية لتحويل الظواهر القانونية والاجتماعية إلى بيانات رقمية قابلة للقياس والتحليل.

إليك تفصيل لأبعاد هذا المنهج في عالم القانون:

1. أهمية المنهج الإحصائي في القانون

لا يكتفي القانوني اليوم بقراءة النص الجامد، بل يحتاج لفهم أثر هذا النص على أرض الواقع:

• قياس فاعلية القوانين: هل ساهم قانون مكافحة المخدرات الجديد في خفض نسبة الجريمة؟ الإحصاء هو من يجيب.

• رصد الظواهر الإجرامية: تحديد "الخريطة الجرمية" (أنواع الجرائم، الفئات العمرية، التوزيع الجغرافي).

• دعم التشريع: تزويد المشرع ببيانات دقيقة قبل سن قوانين جديدة (مثل قوانين الضرائب أو التأمينات).

2. **خطوات تطبيق المنهج الإحصائي**

تمر العملية البحثية بأربع مراحل أساسية:

1. تحديد الإشكالية المتضمنة المنهج الاحصائي بالتساؤل عن الكم .
2. تحديد عينة الدراسة وفق ماتهدف اليه الدراسة مثل نسبة الاختطاف في الجزائر نسبة القتل في المدن والارياف نسبة البطالة لحملة الشهادات...الخ.
3. جمع البيانات: عبر المسوح الميدانية، السجلات القضائية، تقارير الشرطة، أو الاستبيانات.
4. التصنيف والجدولة: تنظيم البيانات الخام في جداول تكرارية لتسهيل قراءتها.
5. التمثيل البياني: تحويل الأرقام إلى رسوم بيانية (أعمدة، دوائر) لإعطاء صورة بصرية واضحة للظاهرة.

6. التحليل والاستنتاج: استخراج الروابط والعلاقات (مثلاً: العلاقة بين تدني المستوى التعليمي وارتفاع جرائم السرقة).

3. مجالات الاستخدام (أمثلة تطبيقية)

- علم الإجرام: دراسة نسبة العود للجريمة بعد تطبيق عقوبات بديلة.
- قانون العمل: إحصائيات حول حوادث العمل أو معدلات الحد الأدنى للأجور ومدى الالتزام بها.
- القانون الإداري: قياس سرعة الفصل في القضايا أمام القضاء الإداري لتقييم كفاءة المرفق القضائي.

3. مزايا والمآخذ المنهج الإحصائي

الدقة والموضوعية: يبتعد عن التقديرات الشخصية والآراء العاطفية. الخداع الرقمي: ولكن الأرقام وحدها قد لا تفسر "الدوافع" النفسية أو الاجتماعية.

القدرة على التنبؤ: يساعد في توقع مسار الظواهر القانونية مستقبلاً. ولكن صعوبة التطبيق: يتطلب مهارة في الرياضيات والتعامل مع البرامج الإحصائية مثل (SPSS).

الاختصار والوضوح: يعرض نتائج معقدة في شكل رسم بياني بسيط. ولكن عدم دقة المصادر: إذا كانت البيانات الأولية مغلوطة، فالنتائج حتماً ستكون مضللة.

بالتوفيق